احتياط العراق النفطي يعطينا فرصة للتفاؤل

فائق عبد الرسول والجنابي

محمود عثمان

اكرام عبد الرزاق

لابد من سلم رواتب يوفر شروط حياة معقولة

لذا لابد من معرفة أن الخصخصة هي خطوة نحو تحقيق كفاءة الأداء في المؤسسات العامة وبالتالي تحقيق كفاءة الأداء في الاقتصاد بشكل كلي. غير انها يجب أن تتم على أسس اقتصادية سليمة.

ما حدث في العراق خلال سنوات الثمانينيات لم يكن خصخصة على اسس اقتصادية سليمة بل في كثير من الحالات كانت تمثل تحويل أملاك عامة الى شرائح في المجتمع معروفة بمشاركتها مع النظام، الفساد من أهم العوامل التي تفرغ عملية الخصخصة من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية ولعل من أهم الأدوات فعالية لمحاربة الفساد هي الشفافية في تداول المعلومات وبالامكان الاستعانة بمنظمات دولية متخصصة في هذا الموضوع مثل د(IFC) التابعة للبنك الدولي والتي تتعامل كثير امع القطاع الخاص.

لأجل نجاح عملية الخصخصة لابد من تعزيز دور القطاع الخاص العراقي وتقوية المؤسسات التمويلية والمؤسسات الاستثمارية وتعزيز وتقوية صغار المستثمرين. في الولايات المتحدة مثلا يمثل صغار المستثمرين (70 %) من الاقتصاد الأمريكي.

هناك أنماط مختلفة للخصخصة ولايمكن تطبيق نمط واحد على كل الحالات، فلكل حالة خصوصيتها وظروفها. بالامكان تحويل المشروع العام الى شركة مساهمة خاصة وطرح الأسهم للاكتتاب العام. وبالامكان تحويل المشروع العام الى العاملين بالمشروع نفسه أو بيعه لهم لأنهم الأعلم بدواخله من غيرهم، أو حتى بيعه الى عدد من الناس بشرط التأكد من امكانية إدارة المشروع على نحو كفء بعد الخصخصة.

وهناك مشاريع عامة لايمكن أن تنفذها حتى الخصخصة، فهي لاتزال تستعمل تكنولوجيا قديمة، وأن الدولة نفسها أبقت عليها لاعتبارات سياسية، وأرى أن للصلحة تقتضي تصفية هذه المشاريع. غير انه وفي ظروف العراق الحالية لابد من ابراز تأثير الجوانب الاجتماعية السلبية للتوقعة عن تطبيق الخصخصة: البطالة مثلا. لذا فان أي برنامج للخصخصة يجب أن يتم على نحو تدريجي تراعى فيه الجوانب الاجتماعية بدرجة كبيرة لمعالجتها.

د. مهدي الحافظ

في الحقيقة نحن نواجه حملة كبيرة وضغوطا شديدة من أجل الخصخصة. أصبحت هذه القضية موضة عالمية، مما جعل الاقتصاديين يبتكرون علما جديدا سمي باقتصاديات بلدان التحول.

فلذن ومن حيث البدأ لابد من اعتماد المعيار الاقتصادي بدرجة كبيرة. كما تفضل به الاستاذ محمد عثمان فالشروع الذي لايوفر الكفاءة المطلوبة لابد أن يغير. فثمة مشاريع تؤدي الى خسارة اجتماعية وعملية خصخصتها تكون مكلفة للبلد أكثر مما قد توفر أرباحا. من هنا لابد أيضا من دراستها بعناية.

لذلك فان اتجاهات الثلاثة التي تحدث الآن لاتأخذ بالحسبان أهمية حساب المعيار الاقتصادي، معيار الكلفة والعائد معيار الكفاءة الاقتصادية.

تتلاشى الخصخصة كشعار أيديولوجي أو شعار سياسي، وهذه مسألة لابد من التحذير منها. أرى أن يعاد النظر بهيكلية القطاع الاقتصادي بشكل اقتصادي صحيح، ويجب الاعتراف أن الكثير من مشاريع الدولة غير جديرة في ان تستمر مع الأخذ بالحسبان أن الدولة في العراق هي رب العمل ومن ثم غالبية أفراد المجتمع مرتكزون على نحو كلي عليها. إذا طبقت الخصخصة فلابد أن نحسب حساب العاملين في القطاعات الكبيرة القديمة.

إن أغلب قطاعات الصناعة عائدة الى الدولة. وكذلك التجارة، وهنا نقف أمام ظاهرة غير طبيعية... خمسة وعشرون مليون انسان يعيشون على البطاقة التموينية، ما الذي يحدث إذا انتهى برنامج النفط مقابل الغذاء؟ في يوم (21) تشرين الثاني سيجري التفكير بالبطاقة التموينية فما البدائل؟ ما الذي سيحل محلها؟ من الأفكار المطروحة أن يدفع للمستفيدين من البطاقة التموينية نقدا يوزع احتياجاتهم أو ننشئ صندوقا في حصص معينة للمواطنين... ولكن هذا كله ليس حلا.

نحن أمام مشكلة لها أبعاد اجتماعية خطرة جدا، وإننا فعلا بحاجة الى وجهة نظر عراقية مبنية على دراسة الواقع العراقي، وليس لك أن تأتي فقط لتسابر العالم وتعلن أنك مع لخصخصة.

د. اكرام عبد العزيز:

حسب ما نعرف أن الخصخصة ترد ضمن برنامج للاصلاح الاقتصادي وإنها عادة ترد كبند من بنود الاصلاح الاقتصادي، وهو يتكون من سياسات تثبيت ومن ثم تكييف هيكلي، وترد لخصخصة ضمن التكييف الهيكلي.

ما سمعنا كان تركيزا على الخصخصة، لم نعرف موجباتها ولا محدداتها، وهل يتم الاعلان عن برنامج للخصخصة. وما التوقيت الزمني لها؟ كل هذه الأمور لا نمتلك معلومات عنها. فهل تتوفر معلومات دقيقة وكافية عن المؤسسات، وقعها، طبيعة عملها.. حتى يتم اتخاذ الإجراءات بخصخصتها؟ ما المعايير المعتمدة في إجراء عملية الخصخصة؟ هل الخصخصة معيار محاسبي أم معيار سوق أم ثمة معايير أخرى؟ ثم حتى تكون عملية الخصخصة ناجحة وحسب تجارب الدول المتقدمة فنحن بحاجة الى أسواق مالية كفوءة، وفي العراق لاتوجد أسواق مالية كفوءة بدرجة تسمح بانشاء سوق مالي متطور، ولايوجد قطاع مالي وبتعبير دقيق لايوجد قطاع مالي بكل تفاصيله، ولم نضع خطة للاصلاح المالي تشمل بتفاصيلها التبعات التي تترتب عليها عملية الخصخصة. كما لم نضع دراسة للحالة المطلوبة والتي تحقق التوازن بين هدف الكفاءة الاقتصادية المرجوة والكلف والاعباء الاجتماعية. وكل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بالحسبان.

هناك نقطة مهمة لابد من الاشارة إليها، فقد ركزنا على قطاع النفط فقط، وبذلك ظل الاقتصاد أحادي الجانب، يجب أن نعمل على إعادة هيكلة البنية القطاعية الاقتصادية، ويكفينا اعتمادا على النفط، على الرغم من أنه ضرورة من الضرورات، ولكن يجب احداث موازنة لدعم بقية القطاعات.

نحن نعاني مثلا فقدان الأمن الغذائي وهذه كارثة، نعاني من أننا دولة مستوردة وان درجة الانكشاف كما أشار الدكتور مهدي الحافظ عالية جدا. الانكشاف الاقتصادي أكثر من (80 %)، الاستيرادات والصادرات الى الناتج المحلي. فلابد من أن تحدد الخصخصة بتوقيت زمني واطار واضح بكل ما يتعلق بالمؤسسات حتى ينبغي خصخصتها.

وهناك شيء اخير أود أن أنبه عليه. نأمل أن لايتم تخصيص قطاعي الماء والكهرباء، فهذه قطاعات مهمة تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، أمنهم ورفاهيتهم ومبررات تحقيق مواطنتهم التي جرى من أجلها التحول السياسي، لان ساعتها سيحصل على الخدمة فقط من هو قادر على الدفع.

عدنان الجنابي

بعض الإعلاميين يحاولون إثارة مسألة حصة العراق في الأوبك وهذا أمر مبكر جدا كما نعتقد، إن حصة العراق في الأوبك تعادل حصة ايران قبل حرب (1991) ومن ثم نحن لم نصل الى العدل الانتاجي الذي يجعلنا نطرح حصة العراق في الأوبك، وهذا الأمر لايطرح إلا في حالة الطاقة الانتاجية العالية التي نتمنى أن نصلها حيث تصبح التوجهات التصديرية عالية جدا فان أوبك نفسها تطرح مسألة الكم في حصة العراق وثم هل يلتزم العراق بهذه الحصة أم لا وأيضا يطرح فكاكه بهذا الشأن. لذا أدعو السادة المسؤولين الى تقليل تصريحاتهم بشأن التصورات المستقبلية حتى لاتوظف سلبيا من قبل الإعلام ضدهم. أما بشأن الخصخصة فان ما ذكره السيد الوزير حول الشاريع للتعثرة وإنها للوجه الأول نحو الخصخصة، فلابد من إيضاح أن الدوليين (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) اعتمدا منهجية جاهزة وهي خصخصة كل الشاريع بما فيها الشاريع ذات الانتاجية العالية والتقنيات العالية في البلدان النامية. دون أن يؤخذ بالحسبان مايلي:

أولا: هناك قطاع مختلط واسع ينبغي أن تحترم ملكية الافراد فيه هناك (49 %) من سهم هذا القطاع على صغرها هي ملك لأفراد عراقيين الى توزيع في رأس المال أو أي تطوير ينبغي أن يعتمد نفس المنهجية (شركات مساهمة تطرح أسهمها في السوق) ولذا فان أي خصخصة تتناول حصة الدولة في هذه للشاريع.

ثانيا: ينبغي عدم خصخصة القطاع الاستخراجي بالكامل، وان مايشار الى أن القطاع الاستخراجي هو قطاع النفط فقط أمر غير صحيح، فهناك الكبريت والفوسفات وغيرها من الموارد الطبيعية التي لم نستثمرها حتى الآن، كذلك الزئبق. فلابد أن تبقى هذه القطاعات خارج مجال لخصخصة وخارج الاستثمار الأجنبي ايضا.

ثالثا: هناك خلط بين الاستثمار الأجنبي والخصخصة، وهناك عدم فهم باعتبار أن الخصخصة شيء جديد.

ما حصل في (1987) والذي سمي بالثورة الادارية لم يكن خصخصة. الآن هناك محاولة منهجية مقصودة لأن يخلط بين الخصخصة والاستثمار، فلابد من معرفة أن الخصخصة هي بالفعل استثمار ولكن ليس كل استثمار خصخصة.

هناك أيضا ما أشار إليه الدكتور فائق، أنا لا أعتقد أن عهد القروض انتهى. هناك (6.7) مليار دولار قروض أمريكية في تركيا، ومصر تتفاوض مع صندوق النقد للحصول على مليار دولار. ومن ثم علينا أن لانعتبر أن الاستثمار الأجنبي هو البديل عن القروض، بل لكل واحد مبرراته ومنهجياته وينبغي الاهتمام به.

أما فيما يخص مسألة الغاز فأعتقد أنه من الضروري فعلا أن تجري وزارة النفط دراسة معمقة لمسألة الغاز في العراق سواء كان من مكامنه المستقلة أو للصاحب للنفط، لانه أصبح موردا نبيلا مع الأخذ بالحسبان الاهتمام العالمي بالغاز خاصة بعد أن طرحت فكرة عزل سعره عن النفط وان لايظل مكافئا له، في محاولة لايجاد سعر مستقل لثروة الغاز كعنصر أساسي للاقتصاديات. من هنا يجب على وزارة النفط وضع دراسات لمعرفة مطلقاتنا الانتاجية للغاز ومدى امكانية الاستفادة من موارده بشكل منفصل عن الثروة النفطية.

د. مهدي الحافظ:

في الحقيقة هناك نقطتان الأولى ان (البنك الدولي) يمتلك وصفات جاهزة لكل مايندرج ضمن الاصلاحات الهيكلية بما فيها الخصخصة ولا يأخذون بالحسبان الكلفة الاجتماعية. يتحدثون عن حزم الأمن الاجتماعي فيما يعرف أغلب الاختصاصيين أنه ليس هناك بلد من البلدان طبقوا فيه هذه الوصفة ولم تحدث فيه نكسة على المستوى الاجتماعي. إذن ليس من الضروري تبني تلك الوصفات وكأنها شعار سياسي مفروض علينا ويجب الأخذ به.

ان فرض قضية الخصخصة على بعض البلدان بصورة متعجلة وبأي ثمن ادت الى طريق محفوف بالمخاطر، وهذا ماتوصل اليه خبراء عملوا في داخل البنك الدولي. نحن في وضع مشابه، فإذا كان مطلوبا خصخصة كل شيء فهذا يعني دخولنا هذا الطريق الخطر فالدعوة لخصخصة الكثير من مؤسسات الدولة تستند الى ترهل هذه المؤسسات واعتمادها على أموال الدولة. ولكن ينبغي حساب العواقب.

إذا اخذنا الخصخصة كخيار وحيد مفروض علينا فيجب ان نحسب العواقب للترتبة على ذلك باعتبارنا مسؤولين عن مستقبل البلد.

النقطة الثانية هي ان الاستثمار الاجنبي كمنح من الدولة للاستثمار الأجنبي. في حين إننا اعتمدنا مبدأ الايجار ولنضع في اعتبارنا ان الاستثمار الاجنبي غير متلهف الى العراق، إلا انه مازال يشكل مصدر قلق بالنسبة للمستثمرين. حتى في دول مستقرة مثل الخليج فان الاستثمار فيها قليل قياسا بالمستوى الذي يتوقعونه. اما فيما يتعلق بفقرة التحويلات فليس هناك قانون استثمار يخلو من تحويلات الارباح والحصص. هناك دول تضع نسبة، لكننا في وضع استثنائي وبحاجة لمنافسة الآخرين. ما الذي نخسره إذا اعلنا عن اعفاءات أكثر؟

هناك نص في القانون يقول بامكانية مراجعة فقرات منه ومناقشة القانون وحتى تغييره، ليس فقط من قبل الحكومة المنتخبة، انما يمكن مراجعتها الآن.

هذه القضايا تحتاج الى بحث متأن بدلا من الضجة المثارة. اعتقد أن هناك تهويلا لمخاطر غير موجودة، ونحن لم نبدأ بعد على أية حال.

بخصوص اعادة الاعمار فقد اعدت (17) ورقة حول القطاعات المختلفة أسهم فيها خبراء عراقيون من وزارات مختلفة تولى الاشراف عليها البنك والصندوق الدوليان والامم المتحدة. قدمت هذه الاوراق في الاجتماع الاخير في دبي.

تضم هذه الأوراق ما لايقل عن (400) مشروع مع تكاليفها إذا تحققت هذه المشاريع فستحول العراق الى ظاهرة من نوع آخر.

ليس هناك قطاع من قطاعات الاقتصاد العراقي لم ترصد له مبالغ معينة: التعليم، الصحة، المواصلات، النقل، المصرف الصحي، الاتصالات. قدرت كلفة هذه المشاريع بـ (60) مليار دولار كلها منح وليست هناك قروض.

وتوقيت موضوع صندوق الائتمان الذي ستوضع فيه هذه المنح بعد جمعها تحت ضغط من الأوربيين بالدرجة الأولى ومن المفترض ان يكون تحت إشراف البنك الدولي.

وربما صندوق النقد الدولي الذي أبدى تحفظه في ان يكون طرفا مباشرا افضلا عن الأمم المتحدة وربما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ومطلب وفدنا العراقي ان يكون ممثلا في كل مستويات إدارة هذا الصندوق الائتماني. بدءا من مجلس الإدارة الى المستوى التنفيذي للمشاريع وهي مسألة جرى تفهمها بشكل اولي على أن تبحث تفصيلا في مؤتمر مدريد. لوضعها بشكل نهائي في هيكل الصندوق.

النقطة الثانية ان اليابانيين يرغبون في تقديم المساعدات مباشرة الى العراق دون ايداعها في الصندوق. وربما تكون وجهة نظرهم سليمة تعزز من مكانة العراق ومستقبله. ويمثل تعاملهم مع العراق مباشرة مكسبا في الوقت الحاضر. مقابل ذلك ابدى الاتحاد الأوربي حرصه في المساهمة دون الاعلان عن مبالغ معينة، بينما يتوقع ان تساهم دول الخليج بـ (6 ـ 8) مليارات دولار... هذه الأمور كلها ستحسم في اجتماع مدريد.

ثامر غضبان:

هذا يقودنا الى ضرورة التمسك بوعي جديد، وعدم اعتماد النظرة السابقة التي تقوم على الكابرة والادعاء باننا لسنا بحاجة للمساعدات.. حتى ولا للدواء.. ينبغي التخلي عن هذه النظرة واستثمار الوضع الحالي عبر تعظيم النح والابتعاد عن القروض وتحفيز الاستثمار والاستفادة من الموقف الامريكي الداعي لتهشيم الاستطاعات والديونية السابقة.. وبلورة كل ذلك في وجهة نظر سياسية.

د. اكرام عبد العزيز/ مستشارة اقتصادية في وزارة المالية:

هناك نقطة بحاجة الى توضيح بشأن الملكية العشارية فالفقرة رقم (3) من قانون الاستثمار الاجنبي تقول بـ (تحديد مدة أية إجازة بمدة العمليات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي ان الشرط البدئي للاجازة يجب ان لايتجاوز (60) عاما في الاكثر..... يرجع الى نص القانون)

د. مهدي الحافظ

هذا ماجاء في إحدى الصحف خطأ والصحيح ان مدة الاجازة لاتتجاوز الـ(40) عاما.

محمود عثمان: للاستثمار الاجنبي دور مهم في التنمية وهناك امثلة على ذلك: اليابان وثانيا بعد الحرب العالمية الثانية وبلدان جنوب شرق اسيا..

اما موضوع السيادة فهو يثار في الدول النامية فقط، بينما نادرا ما يثار هذا الموضوع في الدول المتقدمة، الولايات المتحدة ترحب بالاستثمار الاجنبي وتقدم له جميع التسهيلات، بل ان للستثمر عندها يمتلك كامل المشروع.

عادل عبد الهادي ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في مجلس الحكم:

قد تكون المقارنة مفيدة لتوضيح الصورة ولكن ينبغي ان ننطلق من البيئة التي نحن فيها. ومن الوضع العراقي بالتحديد. ما الوضع العراقي الاقتصادي؟ وما القوانين المناسبة لهذا الوضع؟ والأهم من ذلك ايجاد البيئة الحاضنة والمناسبة للاستثمار. لابد ان نضم الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية وأين نتجه. إننا نطلق منا من الخطوط العامة فليس بامكاننا ان نكون إنتقائيين نأخذ الجيد من هذه الاتجاهات العامة ونرفض السيء منها.

علينا اختيار منظومة ورؤية وزخم عام بالامكان حمله باتجاه اصلاح اقتصادي وعلينا معرفة ان هناك ثمنا لكل تجاه. نظام الحماية له ثمنه، كذلك نظام الانفتاح ينبغي أن ندرك ان ليس هناك حروب ومكبل بديون وتعويضات تصل الى (300) مليار دولار. من هذا الواقع، والواقع البنية للخربة ومن حقائقنا السياسية والاقتصادية، انطلقنا وقدرنا ضرورة العمل بشفافية اقتصادية منفتحة على قوانين التجارة الدولية وما تتطلبه من المؤسسات الدولية من انفتاح وحرية تجارة لتسهيل الغاء الديون أو الجزء الأكبر منها، وبذلك نمهد الطريق للمستثمر الذي سيرى فرصا أكبر في عراق تخليص حال من الديون.

لنطرح السؤال:

أين يستثمر الرأسمال العراقي حاليا؟

الجواب: يستثمر في الناطق الحرة في بريطانيا، في أوربا، في آسيا، في البورصة. حتى صدام وأعوانه استثمروا رؤوس اموالهم في هذه الناطق. لماذا لا اصنع، أنا العراقي، منطقة حرة في داخل العراق لاستثمار هذه الأموال، وبهذا نعمل على تحرير العراق من عملية البيع المايقة وليس العكس. هذا الموضوع أخذ منا شهرا من النقاش. كنا مترددين مثل الآخرين وكلما تعمقنا في النقاش تتوقف أمام واقع مرير مثل طبيب مريض مستعجي مصاب بكسر في الساق وعنده نزف، ولكن المشكلة الأكبر هي أن قلبه سيتوقف.

إذا لم يعالج القلب فليست هناك أدنى فرصة لمعالجة الساق والنزف.

العراق بوضعه الحالي مهدد بتوقف القلب. إنها الديون. وإذا لم تنشأ ثقة عالمية بقدرة العراق على التحرر من ديونه فلا فرصة أمامه للخروج من وضعه الحالي، ولا سيما في ظل هذا الوضع الأمني وعدم وجود وحدة في الرؤية الاقتصادية، ولا يوجد هدوء اجتماعي في ظل هذه الظروف كانت حزمة القرارات هذه أفضل صياغة ممكنة، وهي صياغة يجب أن تبقى منضبطة. ومن الممكن لوزير لاحق أن يضع ضوابط لاحقة في ضوء ملاءمة الاستثمار للبيئة العراقية، ومدى خدمة نقل التكنولوجيا ومدى استخدام اليد العاملة العراقية ومقاربة الحد من الضاربة وعدم اللعب بالتوقيت الاقتصادية.. هذه الضوابط تأتي خلف القانون.. القانون يجب ان يكون سهل الفهم كمجموع حتى يحقق توقعاتنا ونكون نحن الذين حققنا الاختراق وليس غيرنا.

زهير الجزائري (الدى):

ليس الاقتصاد قريبا من اهتماماتي، لكني اريد أن اطرح امامكم مخاوف اجتماعية لها تأثيرها على الحياة ككل. انا أعرف ان علاقات القرابة وثيقة في العراق وقد توطدت اكثر بغياب الدولة. وما يخيفني ان تلعب علاقات القرابة بين السياسيين ورجال الاعمال دور ايقاظ او يفوق ما حدث في النظام السابق فيتحول الى نظام قرابة سياسي اقتصادي. كيف نحقق شفافية كافية لكي تكون هذه العلاقة مكشوفة؟

وخوفي الثاني من الفساد الاداري المتفشي في المجتمع، وهو فساد له امتداداته الزمنية وأساليبه المتنوعة التي نشأت في اجواء الحصار. كيف يمكن ضمان عملية خصخصة او استثمار مفيد للبلد في اجواء هذا الفساد؟ وكيف يمكن ضمان عدم حدوث صفقات خفية بين رجال في موقع الحكم وشركات اجنبية؟

نقطة ثالثة هي ان كل تحول اجتماعي لا بد ان يصيب طبقة محددة وذا معنى بالطبقة الوسطى العراقية. خوفي من ان تسحق هذه الطبقة ثانية، بعد ان سحقها الحصار، تحقق بتركيز الرأسمال في الطبقات الجديدة التي نشأت في ظل النظام السابق والطبقات التي نشأت مع عملية النهب والسلب.. الخ.

د. مهدي الحافظ

الضمانات الوحيدة في عدم حدوث ذلك هي العودة الى المؤسسات والقانون يجب ان لانتوقع مجئ مستبد عادل او حزب عادل ليحقق ذلك. لأكد على القانون والمؤسسات ولكن يمكن صدور قرارات تمنع او تحد من ذلك.

د. حيدر سعيد (الدى):

فالمت اقتصاديا ولكنني استطيع ان اتحدث عن الاطر السياسية والثقافية للاقتصاد وقد وصلنا الى هذا الجانب في نهاية الندوة مع حديث الاستاذ عادل عبد المهدي.

يبدو لي ان التفكير متجه الآن الى اعادة تكوين البنية التحتية للعراق. لذلك نرى مجموعة اجراءات تكتيكية مرحلية وينحى التفكير الستراتيجي البعيد جانبا. واعتقد ان هنالك منهجا ثالثا غير المنهجين اللذين تفضل بالحديث عنهما الدكتور عادل. يبدو ان التفكير سائر دون ان ندري نحو بناء الدولة المركزية العراقية وانا لا نستطيع ان نتخلص من اقتصاد الدولة الريعية التي تعتمد على النفط. نريد من جهة ان نعمل استثمارا ونستثني النفط الذي تديره الدولة ومن ثم نرجع الى الدولة المهيمنة على القطاع الاقتصادي بالضرورة.

مبدأ الخصخصة هو مبدأ اساس في التحول الديمقراطي ولكن اضعاف كيان الدولة والتحول الى ما يسمى في الادبيات السياسية (بعدم وجود غطاء) يعني تكون الدولة لكل المهمين فيها شبه بالشركة. هذا لا نستطيع الوصول اليه. لاننا نفكر كيف نبدأ. ربما نصل الى دولة توفر رخاء نسبيا كالسعودية ولكنها دولة مهيمنة في التعليم في الصحافة مع توفير هامش رخاء نسبيا للمواطن السعودي.

المشكلة الاخرى هي مشكلة استقلالية القرار العراقي. نريد الخصخصة كمبدأ ولكن كيف نوضح للشعب ما زال وريث فكرة الاستقلال التقليدي التي جاءت بها الادبيات اليسارية والقومية. كيف نستطيع الوصول الى الخصخصة كتطور بنيوي وليس مستوردا من الخارج.

ونلاحظ ان الخصخصة طرحت مرتين، مرة عام 1987 وتطرح الآن، في المرة الاولى حين اجبر صدام حسين الدولة على بيع العامل والمؤسسات للموالين له تحت تسمية الثورة الادارية والآن تطرح الخصخصة للمرة الثانية بسبب تدخل طرف خارجي هو الولايات المتحدة الامريكية وفي الحالتين تكون الخصخصة نسبية.

د. مهدي الحافظ

اريد ان اعرف ما معنى التفكير الاستراتيجي. أليس التفكير باعادة الاعمار وبناء الاقتصاد للنهار ومعالجة الفقر والبطالة وتقص الموارد تالية فكرا استراتيجيا؟ الفصل بين التكتيك والاستراتيجية يحتاج الى توضيح. وأحيانا ان نطرح مسائل كبيرة ونسى ان ما هو مطروح الآن مسار استراتيجي. عندما نصدر قانون الاستثمار فهو معالجة استراتيجية، اما موضوع الدولة الريعية فهو غير وارد هنا عدت الى القانون سنرى انه يمنع التملك في القطاع الثروات الطبيعية، وهو امر متفق عليه وليس هناك من يسمح باستثمار الموارد الطبيعية واستلاكها في العراق. وانا اختلف معك على ان الخصخصة مبدأ، بل هي اجراء اقتصادي تقتضيه ظروف معينة وحاجات تمانية. صندوق النقد الدولي يطرح الخصخصة كمبدأ لا علاجا نظريا هذه سياسات خاضعة للدراسة كأي شأن آخر ولا يجب اعتمادها مبدأ مطلقا.

أما بالنسبة للديون فيتذكر د. عادل عبد المهدي يسألنا عند اجتماعنا مع مدير البنك الدولي قال لنا نصيحة مهمة ألا وهي ان تكون (براغماتيين) في معالجتنا للديون قال: لاتتكلموا باسم الحقوق والقوانين والعدالة والظلم انما ادرسوا الثغرات التي من الممكن النفاذ من خلالها لتخفيف الدين واعادة جدولته او الغائه. انه بهذا الكلام يرد على قولنا بان النظام السابق مسؤول عن الديون ولسنا نحن. وكان دقيقا في ملاحظته. اذنا لا نستطيع النقاش معهم من باب المثل والقيم بل لابد من ان نبحث عن وسيلة آلية للمناقشة. توجد ثغرات كبيرة في الديون، فمثلا لاتوجد سجلات غير مؤكدة وهنالك ديون عسكرية وهناك ديون لا يعرف مصدرها وتم توزيع استمارات من قبل صندوق النقد على (55) دولة يحتمل ان تكون لديها ديون على العراق. إذن يمكن النظر الى كل هذه الثغرات ايجابيا باتجاه الغائها كما فعلت دول اخرى.

ثامر الغضبان:

هذا الكلام صحيح يجب على المفاوض العراقي ان يجد الثغرات لاظهاء هذه الديون ولكن قبل ذلك لابد من الحصول على دعم الرأي العام العراقي من خلال الاحزاب والقوى لإعطاء هذا الموضوع الاهتمام الكافي من السلطة والشعب.